المقاومة والفضائيات والشارع العربي.. قوة ثلاثية الأبعاد

لم يعد خافياً على أحد ، بروز تباينات واختلافات في مواقف وتصورات مختلف أطراف النظام العربي الرسمي ، بشأن أسلوب التعامل مع تطورات الأحداث في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة ، على إثر قيام الحكومة الإسرائيلية بإعادة احتلال قطاع غزة والعدوان على لبنان وما اسفرعن ذلك من تدميرللبنى التحتية وتعطيل معظم شبكات إنتاج المياه والطاقة الكهربائية وارتكاب مجازر جماعية بحق المدنيين من النساء والأطفال والشيوخ والشباب.

فجرت مشاهد القتل والتدمير والتنكيل والحرائق، مشاعر الغضب في الشارع العربي ، وحركت الضمير الإنساني الحي لدى شعوب البلدان الإسلامية والأجنبية ، فيما وقف النظام الرسمي العربي مشلولاً وعاجزاً عن الاتفاق على صيغة واضحة لمواجهة هذا التصعيد غير المسبوق ، وما يترتب عنه من تحديات خطيرة تهدد السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها ، وما من شك فيّ أنّ الأحداث الدامية في لبنان وقطاع غزة وجهت ضربة قوية لمبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة الرؤساء والملوك العرب التي انعقدت في العاصمة اللبنانية بيروت عام ٢٠٠٢م ، الأمر الذي يفرض على النظام العربي الرسمي ضرورة البحث عن خيارات أخرى للتعامل مع هذا الوضع الخطير بكل أبعاده الخطيرة وانعكاساته على الأمن القومي العربي .

ولئن كان عجز النظام العربي الرسمي بدا واضحاً منذ اللحظة الأولى للتطورات الأخيرة، بيد أن غضب الشارع العربي من خلال المسيرات الاحتجاجية الحاشدة في مختلف أنحاء العالم العربي من المحيط إلى الخليج أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ جسم الأمة العربية ما يزال حياً وقادراً على أن يلعب دوره في الفراغ الناشئ عن عجز النظام العربي الرسمي . وقد أوجد تحرك الشارع العربي الغاضب أصداءً وتفاعلات واسعة في مختلف أنحاء العالم ، وخاصة في الأوساط الشعبية ، حيث خرجت مسيرات مماثلة في العديد من البلدان الآسيوية والإفريقية والأوروبية تضامناً مع صمود الشعب الفلسطيني ، واستنكاراً للمجازر الدموية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في لبنان وفلسطين.

ثمة عاملان أساسيان لعبا دوراً كبيراً في تطويق حالة العجز والإحباط التي يعيشها النظام العربي الرسمي : أولهما الصمود الأسطوري للشعبين اللبناني والفلسطيني وفصائله المقاتلة في مقاومة العدوان والاحتلال ورفض الركوع والاستسلام.. أما العامل الثاني فهو انتفاضة الشارع العربي إن صح التعبير في وجه كل مظاهر العجز والإحباط التي اتسم بها سلوك معظم الحكومات العربية إزاء هذه التطورات.

وبفضل تلاحم هذين العاملين في عصر يلعب فيه الإعلام دوراً ضاغطاً في تشكيل الرأي العام العالمي وتكوين المواقف والاستعدادات، والتأثير على صانعي السياسات ، دخلت الفضائيات العربية ساحة المواجهة الساخنة ونقلت إشارات ذات مغزى عميق إلى مراكز صنع القرار في واشنطن والعواصم الأوروبية ، تنذر بما قد يترتب عن هذه الأحداث الدامية من أخطار تحدق بهذه المناطق التي يطوقها حزام المصالح الحيوية للدول الصناعية الكبرى.

أثبت الشارع العربي قدرته على أن يلعب دوراً طليعياً في مواجهة التحديات وكشفت غضبته الهادرة عن وجود احتياطات كبيرة من خيارات المواجهة بعد أن ظهر النظام العربي الرسمي مرتبكاً في تصرفاته ، وعاجزاً عن إدراك وجهة سير الأحداث ، وهو ما أسهم في التأثير النسبي على جدار الصمت العربي والدولي لجهة ارتفاع بعض الأصوات العربية والدولية التي تدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار ودعوة مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار عاجل يقضي بذلك. الأمر الذي يستلزم إطلاق طاقات الشارع العربي وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التواصل مع المنظمات غير الحكومية وأوساط الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وصولاً إلى استخدام المزيد من أدوات الضغط العربي على الموقف الأمريكي والإسرائيلي.

أمام انسحاب النظام العربي الرسمي عن أداء أي دور فاعل في مواجهة تحديات الوضع الدامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة برزت ثلاثية الصمود اللبناني الفلسطيني ، والغضب الجماهيري العربي والفاعلية الإعلامية للفضائيات العربية كقوة سياسية ديناميكية مؤثرة في مشهد المواجهة. ولعل الدرس الذي قدمته هذه القوة ثلاثية الأبعاد ، يشير إلى أنّ الدور الطليعي والمقدام للرأي العام الذي اعتاد النظام العربي الرسمي على تجاهله والتقليل من شأنه هو جزء أصيل من وظيفة السياسة نفسها!!

من نافل القول إنّ الوظيفة الأساسية للسياسة هي اكتشاف الممكنات ، ومراكمة عدد من الإنجازات الممكنة وصولاً إلى إحداث التحول النوعي المطلوب لتحريك الواقع أو تغييره في سياق أهداف محددة. ولا ريب في أنّ العجز عن اكتشاف الممكنات القادرة على الفعل والتغيير، هو عجز عن أداء الوظيفة الأساسية للسياسة التي تدخل في صميم واجبات القيادات السياسية للنظام العربي الرسمي.

وبوسع هذا النظام المأزوم أن يستثمر الإنجازات السياسية والمعنوية التي حققها صمود الشعبين اللبناني والفلسطيني رغم التضحيات الجسيمة ، وتعظيم مفاعيل غضب الشارع العربي رغم الإحباطات الكبيرة ، وتطويرإبداع الفضائيات العربية رغم الكوابح والتحديات ، وبإمكانه أيضاً دعم وتوسيع نطاق هذه الفاعليات بصورة مستمرة، واستخلاص أدوات الضغط القادرة على توسيع دائرة الخيارات والممكنات لمواجهة التحديات ، وصولاً إلى الخلاص من الشعور بالعجز والإحباط والارتباك الذي تميز به سلوك النظام العربي الرسمي منذ بدء اجتياح الجيش الاسرائيلي لقطاع غزة وعدوانه المسعور على لبنان .

ولئن كان النظام الرسمي العربي غائباً عن المشهد بسبب عجزه وصمته وهوانه ، فقد كان للشارع العربي والإعلام العربي وخاصة الفضائيات دور فاعل - وان لم يكن حاسماً - في بلورة عدد من أدوات الضغط والخيارات الفاعلة التي لم يكن النظام العربي الرسمي قادراً على اكتشافها!!

توحد الشارع والإعلام مع صمود الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني في المعركة ضد الحكومة الإسرائيلية وحلفائها في الولايات المتحدة الأمريكية.. وبفضل هذا التوحد تحولت الحرب الجهنمية في لبنان وفلسطين إلى مواجهة مباشرة وساخنة مع الضمير الإنساني للعالم المعاصر والقواعد الأخلاقية للمجتمع الدولي المتحضر، و برزت لحظة الحقيقة التي تمكن فيها الضمير العالمي الحر من محاصرة اسرائيل والادارة الاميركية ، بدلاً من محاصرتهما للبنان وفلسطين، فيما تحولت قضية الصراع العربي الإسرائيلي من قضية عربية تهم العرب ، فقط إلى قضية إنسانية تهم العالم الحديث والحضارة المعاصرة والامن والسلم الدوليين .

أحمد الحبيشي

لم يعد الشارع العربي هو الذي يضغط على حكوماته من أجل التدخل لوقف حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعبان اللبناني والفلسطيني ، فقد أصبحت ضرورة إيقاف هذه الحرب القذرة قضية الرأي العام العالمي بأسره. حيث لم تكتف شعوب أوروبا وحكوماتها وكنائسها برفع صوت الإدانة لهذه الحرب والمطالبة بوقفها ، بل إنّ الضمير الحي للعالم الإنساني دفع المئات من نشطاء حركات أنصار السلام ، إلى تنظيم مسيرات تضامنية مع الشعبين اللبناني والفلسطيني في مختلف انحاء العالم . وقد أثبت هؤلاء النشطاء للعالم كله أنّ قضية لبنان وفلسطين تخص الضمير الإنساني الحي للحضارة الحديثة والعالم المعاصر. وبوسع النظام العربي الرسمي أن يتأمل المشهد جيداً ، كي يتحرر من عجزه وصمته وهوانه .. الأمر الذي لا يمكن تحقيقه بدون رفع الحصار والقيود عن المسيرات والتظاهرات الاحتجاجية السلمية ، وتفعيل قوى الرأي العام والمجتمع المدني ، وتنشيط مفاعيل حرية التعبير ، وتوظيف الإعلام والعُلاقات العامة ووسائل الإتصالات الحديثة وكل الخيارات الممكنة في المعركة ، خصوصاً وأنّ عالمنا اليوم أصبح قرية كونية يعتمد بعضها على البعض الآخر ويتأثر بعضها بالبعض الآخر أيضاً.

نقلاً عن / صحيفة «٢٦سبتمبر»

الجدارة كمعيار للتقدم

ترجمة / د. خالد باسعد

ظلت الولايات المتحدة لفترة طويلة من الزمن منقسمة بشأن ما أطلقت عليه برنامج «العمل الإيجابي»، وهو نظام للتفضيل العنصري يهدف إلى التغلب على العواقب المتخلفة عن زمن العبودية والتمييز ضد الأمريكيين السود. واليوم أصبحت الهند منقسمة على نحو مماثل إلى حد كبير، ولنفس السبب تقريباً - النظام الناشيء المسمى بـ«الأماكن المحجوزة»، والذي يهدف إلى معالجة قرون من التمييز الطبقي الاجتماعي. لكن النوايا الطيبة لدى الهند، مثلها كمثل سياسات «العمل الإيجابي» في الولايات المتحدة، تسير على غير هدى.

أريندام شودوري*

فالسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كانت الجدارة كمعيار للتقدم قد تغيب عن الساحة حين يكون تراث التمييز العنصري والطبقي حاضراً. وهل أولئك الذين يحركون الأمور في اتجاه «العمل الإيجابي» يناضلون في سبيل أمر هو في الواقع علاج زائف أكثر من كونه حلاً حقيقياً؟

إن مخطط «الأماكن المحجوزة» الذي تتبناه الهند الآن يعمل كستار دخان متعمد، وذلك لأنه يسمح للحكومة بمهارتها المعتادة في هذا المجال بحجب الحقيقة خلف قناع زائف، تلك الحقيقة التي تتمثل في ضرورة توفير التعليم الأساسي للفئات المحرومة في الهند. فحين يتوفر التعليم الأساسي اللائق لفقراء الهند - أو للسود من فقراء أمريكا - فلن تكون هناك حاجة إلى أماكن محجوزة في التعليم العالي أو في أي مكان آخر.

الحقيقة أن أي هندي يتمكن من قراءة هذا المقال لابد وأن يعتبر نفسه محظوظاً، وذلك لأن زعماء السياسة في الهند نجحوا في إبقاء الغالبية العظمى من سكان البلاد في أمية كاملة وجهل مطبق (فضلاً عن فقرهم وسوء صحتهم). وبدلاً من توفير تعليم أولي جيد لكافة طوائف الأمة، نجد أن صانعي القرار في بلادنا يولون جل اهتمامهم إلى تطبيق إجراءات قائمة على التمييز الطبقي، ولا هدف منها سوى تحقيق مكاسب سياسية تافهة على الأمد القصير.

منذ نالت الهند استقلالها قبل ٥٨ عاماً، أهدرت الحكومات المتعاقبة مليارات الروبيات على سياسات تعليمية لا حصر لها ولا عدد، لكن التعليم الأولي ظل في حالة يرثى لها. وطبقاً لتقرير صادر عن المعهد الوطني لإدارة التخطيط التعليمي NIEPA فإن ٨,١٪ من المدارس الابتدائية في الهند ليس بها فصول، بينما ١٧,٥٪ من هذه المدارس ليس بها سوى معلم واحد. فضلاً عن ذلك فإن ٧٦,٢٪ من المدارس ليس بها مصدر لمياه الشرب النظيفة، بينما ١٤,٦٪ منها تفتقر إلى التيار الكهربائي. وأقل من ٤٪ من المدارس الأولية بها أجهزة حاسب آلي.

وعلى نحو مماثل، كشف تقرير (الحالة السنوية لتقرير التعليم عن عام ٢٠٠٥) الصادر عن جمعية براثام الأهلية، والذي تم إعداده بعد إجراء دراسة مسح لثمان وعشرين ولاية من ولايات الهند، أن ٣٥٪ من الأطفال في المرحلة العمرية ما بين ٧ إلى ١٤ عاماً عجزوا عن قراءة فقرة بسيطة، بينما أخفق ٤١٪ منهم في حل مسألة طرح أو قسمة بسيطة مكونة من رقمين. لكن سياسة الحكومة، بدلاً من إعداد ذخيرة من العمال المتعلمين من أجل المستقبل، تعمل على الإعلاء من شأن طائفة هائلة العدد من الأميين.

وتثير هذه النتائج قدراً هائلاً من الشكوك بشأن مستويات معرفة القراءة والكتابة التي زعمت الحكومات الهندية المتعاقبة أنها نجحت في تحقيقها. وإذا ما كانت حالة التعليم الأولي بهذا السوء، فهل من المنتظر أن تحصل الفئات المحرومة في الهند على أية فرصة؟ فضلاً عن ذلك، وطبقاً لأحد أعضاء المجلس الاستشاري المركزي للتعليم CABE فإن ٨٠ مليوناً من أطفال الهند الذين يبلغ تعدادهم ٢٠٠ مليون طفل في المرحلة العمرية ما بين ٦ إلى ١٤ عاماً لم يلتحقوا بأي مدرسة على الإطلاق. ومن بين العدد المتبقي (١٢٠ مليونا) هناك ٢٠ مليون طفل فقط من المتوقع أن يظلوا في المدرسة حتى السنة العاشرة من التعليم الأساسي، بينما من المرجح أن يتسرب بقيتهم من المدارس خلال هذه الفترة. ولقد أعرب رئيس وزراء الهند مانموهان سينج مؤخراً عن أسفه وصدمته حين علم أن ٤٧ فقط من بين كل ١٠٠ طفل يلتحقون بالسنة الأولى الابتدائية، يصلون إلى الصف الثامن.

كانت الحكومة قد تعهدت في برنامجها الذي أطلقت عليه «المستوى الوطني المشترك الأدنى» برفع معدلات الإنفاق العام على التعليم إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لكن الأعوام الأخيرة شهدت، على العكس مما تعهدت به الحكومة، انحداراً ثابتاً في معدلات الإنفاق على التعليم، حيث انخفضت من ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٣,٨٪ خلال الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤، ثم إلى ٣,٥٪ خلال عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

إن التعليم الجيد يعتبر الأصل العظيم الوحيد الذي تستطيع أية أمة أن تمنحه لشعبها. كما تبين أيضاً أن التعليم الجيد يشكل الدعم الأقل تكلفة والأكثر جدوى الذي تستطيع الحكومة أن تقدمه لمواطنيها. ولكن يبدو أن اهتمام ساسة الهند يتجه نحو هدف آخر. ذلك أنه بقاء معدلات معرفة القراءة والكتابة بين أفراد الشعب عند نسبة ٣٧,٥٪، يستطيع هؤلاء الساسة بسهولة ويسر أن يستغلوا أصوات الناخبين من الأميين وغير المتعلمين عن طريق رشوتهم بالخمور، أو تخديرهم بالشعارات المدوية، أو إرهابهم.

ومن هنا فإن أسلوب الاحتجاج من جانب ذوي التعليم العالي ضد «الأماكن المحجوزة» لا يتسم بالعناد فحسب، بل إنه يشكل أيضاً قدراً عظيماً من الخطورة. فما لم يطالب المثقفون والمتعلمون في الهند بتوفير مدارس أفضل للجميع، فإن الاحتجاجات ضد التفضيل الاجتماعي الطبقي لن تنجح إلا في إبراز التوترات ورفع أرقام توزيع الصحف، بدلاً من تحسين حياة الطبقات المعدمة في الهند.

قد تكون الحكومة سعيدة بهذه الاحتجاجات، لأنها تحول الانتباه عن القضية الأساسية - ألا وهي فشل السلطات المطلق في معالجة المشكلة الأساسية. وكما في أمريكا، فإن القضية ليست في العنصرية أو التفضيل الطبقي، بل إنها تكمن في ضمان التعليم الأولي الجيد للجميع، للأغنياء والفقراء على السواء. وبينما يثور المتعلمون والمثقفون في الهند ضد التفضيل الطبقي، فلا ينبغي لهم أبداً أن يفعلوا هذا على النحو الذي يفضي في النهاية إلى تعزيز الجهل والأمية.

* العميد الفخري للمعهد الهندي للتخطيط والإدارة IIPM

مهمة معقدة يجب أن لا نخاف منها

صرحت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، بأن وقف اطلاق نار بسيط في لبنان ليس الحل للعنف الراهن. وتقول إنه من الضروري التعامل مع جذور المشكلة. وهي محقة في كلا الأمرين. ولكن حزب الله ليس مصدر المشكلة. انه جزء من السبب الذي هو النزاع المأساوي حول فلسطين، الذي بدأ عام ١٩٤٨.

والساحل الشرقي من البحر الأبيض المتوسط يواجه اضطرابا على امتداده، وهو تكرار لنزاعات مستمرة في جزء أو آخر منذ المحاولات المجهضة للأمم المتحدة في اقامة دولتين مستقلتين اسرائيلية وفلسطينية عام ١٩٤٨. ويستحث الحريق الراهن العالم. ففي الوقت الحالي، وربما أكثر من أي وقت مضى، أمامنا فرصة لكبح جماح ذلك القلق والحث من أجل التوصل الى حل شامل للمأساة بأسرها، التي تستمر منذ ٥٨ عاما. والولايات المتحدة وحدها التي يمكنها أن تقود الجهود المطلوبة لاستثمار هذه الفرصة.

وظلت الخطوط العامة لتسوية شاملة واضحة منذ أن انهارت جهود الرئيس بيل كلينتون عام ٢٠٠٠. والعناصر الرئيسية تشتمل على:

- دولة فلسطينية تقام على حدود ١٩٦٧ مع بعض التعديلات الطفيفة التي يتفق عليها بين فلسطين واسرائيل.
- تخلي الفلسطينيين عن حق العودة ورد إسرائيل على ذلك بإزالة المستوطنات في الضفة الغربية، مرة أخرى مع تعديلات يتفق عليها بين الطرفين. ويمكن لأولئك المرحلين من الجانبين أن يتلقوا تعويضات من المجتمع الدولي.
- أعاد الملك عبدالله ملك العربية السعودية على نحو واضح تأكيد تعهده عام ٢٠٠٢ من أن العالم العربي مستعد للدخول في علاقات طبيعية كاملة مع اسرائيل، مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.
- تعمل مصر والمملكة العربية السعودية مع السلطة الفلسطينية لتشكيل حكومة وفقا لاتفاقية النقاط الـ١٨ التي جرى التوصل اليها بين الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية في يونيو الماضي. وهذه الحكومة ستتفاوض باسم السلطة.
- نشر قوة دولية فعالة في جنوب لبنان كجزء من وقف اطلاق النار.
- نشر قوة دولية أخرى لتسهيل النقل من وإلى غزة والضفة الغربية والاشراف عليه.
- اختيار القدس عاصمة مشتركة لإسرائيل وفلسطين مع ضمانات دولية ملائمة لحرية الحركة والحياة المدنية في المدينة.

وهذه العناصر معروفة جيدا للناس، الذين يعيشون في المنطقة ولأولئك الذين خارجها ممن عملوا عبر عقود من الزمن من أجل صياغة سلام دائم. غير أن ما يبدو معقدا تماما هو كيف يمكن للمرء ان يعيئ الارادة السياسية الضرورية، في المنطقة وخارجها، من أجل تحويل هذه المبادئ الى اتفاق دائم.

وتوفر الأزمة الراهنة في لبنان، فرصة تاريخية لتحقيق ما بدا مستحيلا. غير انه ليس من الواقعي أن نتوقع من أولئك المعنيين مباشرة، أي الزعماء الاسرائيليين والفلسطينيين، ان يقودوا الجهود في هذا الطريق. فالمسؤولية تقع على عاتق آخرين، وبشكل رئيسي الولايات المتحدة، التي يمكنها وحدها تعبئة المجتمع الدولي واسرائيل والدول العربية من اجل المهمة التي الحقت هزيمة بالكثير من الجهود السابقة.

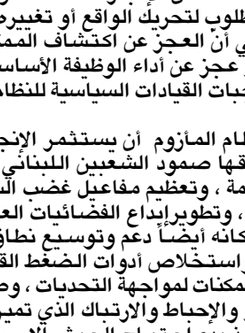

برنت سكوكر سوفت

مستشار الأمن القومي السابق في عهدي الرئيسين جيرالد فورد وجورج بوش الأب وهو الآن رئيس منتدى السياسة الدولية بواشنطن

كيف يمكن تنظيم مثل هذه العملية؟ الوسيلة الواضحة لادارة العملية هي الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الأمم المتحدة)، التي تأسست عام ٢٠٠١ لهذا الغرض بالذات. والرباعية، التي بدأت على مستوى وزراء الخارجية، يمكن أن تنظم، أولا، القوة الدولية الضرورية لجنوب لبنان وغزة، ثم تدعو الى وقف لاطلاق النار. وسيتعين على القوة الأمنية ان تتمتع بالتفويض والقدرة على التعامل بحزم مع أعمال العنف. ومن الناحية المثالية يمكن أن تكون هذه قوة من الناتو أو يقودها الناتو على الأقل. واذا ما اعترفنا بالعوائق السياسية، فالحقيقة هي ان المشاركة المباشرة للولايات المتحدة في مثل هذه القوة، يمكن ان تكون مرغوبة الى حد كبير، بل وربما أساسية، لاقناع اصدقائنا وحلفائنا بالمساهمة في القدرات المطلوبة. ومع تحقق وقف لاطلاق النار ووجود قوة امن دولية، يمكن للرباعية بالتالي أن تشكل اطارا للتفاوض على مبادئ محددة لتسوية شاملة يمكن لممثلي اسرائيل والسلطة الفلسطينية ودولة عربية (مثل الاردن أو المملكة العربية السعودية أو مصر او لبنان)، أن يضافوا بعد ذلك الى العملية لاستكمال المفاوضات التفصيلية.

ومن المحتمل أن تتجسد فوائد التوصل الى تسوية شاملة لسبب جوهري للأزمة الراهنة، في ما هو أبعد من الاسرائيليين والفلسطينيين. فالتسوية السلمية الشاملة لن تقوض المتطرفين في لبنان وفلسطين حسب (وداعميهم في دول أخرى)، وإنما تقلص أيضا نفوذ ايران، البلد الذي يشكل، بموجب أيديولوجيته الراهنة، الخطر المحتمل الأعظم على استقرار المملكة العربية السعودية والعراق ومصر والأردن.

كما أن التسوية الشاملة يمكن أيضا ان توفر للزعماء العرب فرصة التركيز على ما يقول معظمهم، انه هم أساسي متمثلا في تحديث بلدانهم لتوفير فرص العمل والحياة المثمرة لسكانهم الذين يتميزون بالنمو السريع.

إن إزالة حجة انه لا يمكن القيام بشيء لأن الدوائر الانتخابية الداخلية تركز على «مأزق الفلسطينيين» ستؤدي الى اعادة توجيه الطاقات والمواهب الابداعية والأموال نحو التعاليم والصحة والسكن وما الى ذلك. وسيتمتع هذا بالمزية الاضافية لمعالجة الظروف التي تشجع اعدادا كبيرة من الشباب العرب على تمجيد الارهاب، باعتباره وسيلة مشروعة للتعامل مع تحديات العالم الحديث.

بل انه من المحتمل ان تساعد التسوية الشاملة على تحقيق الاستقرار في العراق. فإيران المعاقبة المحرومة من «بطاقة اسرائيلية» قد تكون اكثر استعدادا للتوصل الى تسوية مؤقتة مع السنة والأكراد في العراق، ومع الولايات المتحدة أيضا. وتحتاج كل الدول في المنطقة، ناهيكم من العراق نفسه، الى عراق مستقر مزدهر آمن. وقد يؤدي الطريق الى تحقيق هذا نحو الشرق من قدس مشتركة بسلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

وهذه الحلقة الأخيرة في سلسلة تبدو بلا نهاية من الحرائق في المنطقة قد تجسد فرصة فريدة لتغيير الوضع في الشرق الأوسط نحو الأفضل بشكل دائم. دعونا لا نجفل من المهمة.

الخطوة القادمة مع إيران

مركز العالم أنظاره حاليا على القتال الدائر في لبنان وقطاع غزة، لكن السياق يعود ثانية بلا مفر صوب إيران. إذ ما يؤسف له هو أن الدبلوماسية التي تتعامل مع الملف النووي الإيراني ينحرف باستمرار بتأثير أحداث أخرى.

فبينما تتساقط المتفجرات فوق المدن اللبنانية والإسرائيلية واحتلت إسرائيل مرة أخرى جزءا من غزة، يظل المقترح الذي قدمته الدول الست (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين) للتفاوض مطروحا على الإيرانيين وينتظر إجابتهم. ولعل إيران أولت النبرة شبه المتوسلة لبعض الاتصالات معها بأنها علامة على الضعف والتردد. أو ربما أنتج العنف في لبنان أفكارا أخرى بين الملالي حول مخاطر كسب الود والأزمة المتفجرة.

بغض النظر عما تتنبأ به أوراق الشاي فإن الانفجار الجاري حاليا في الشرق الأوسط قابل لأن يصبح نقطة تحول. وقد تبدأ إيران بتقييم النتائج غير المحسوبة. فمن جانب البلدان الستة التي طرحت مقترحها على إيران بشأن برنامجها النووي، لن يكون بإمكانها تجنب التعامل مع التحديين اللذين تمثلهما إيران. فمن جانب، هناك السعي للحصول على أسلحة نووية والذي يمثل بالنسبة لإيران الوصول إلى الحداثة من خلال رمزية القوة للدولة الحديثة؛ في الوقت نفسه، طُرح هذا الزعم عبر تطرف ديني أبقى الشرق الأوسط المسلم متخلفا لقرون. ويمكن لهذا اللغز أن يحل بدون نزاع إذا تبنت إيران الحداثة المتوافقة مع النظام الدولي والنظر إلى الإسلام باعتباره متوافقا مع التعايش السلمي.

حتى الآن ظلت الدول الست غامضة حول ردها للرفض الإيراني للتفاوض، عدا تهديدات غير محددة لفرض عقوبات دولية من خلال مجلس الأمن الدولي. لكن إذا أخفق أي حل للمأزق القائم بين الدول الست وإيران فإن مستقبل النظام الدولي التعددي سيكون معتما في كل مكان. إذ لو فشل أعضاء مجلس الأمن مع ألمانيا على تحقيق الأهداف التي أعلنوا عن التزامهم بها، فإن كل بلد، خصوصا هذه الدول الست، سيواجه تهديدات متزايدة، وسيزداد الضغط المحلي من قبل المنظمات الإسلامية المتطرفة، والأعمال الإرهابية أو أي حريق كبير يتأتى من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

والتشابه لكارثة كهذه هو ليس ميونخ حينما سلمت الديمقراطيات للجزء المتكلم بالألمانية من تشيكوسلوفاكيا إلى هتلر، بل ردها على غزو موسوليني للحبشة (إثيوبيا حاليا). ففي ميونخ ظنت البلدان الديمقراطية أن مطالب هتلر مبررة على أساس مبدأ الحكم الذاتي؛ لكنهم نفروا من طرائقه. بينما في الأزمة الحبشية، ولم تتم مواجهة تحدي موسوليني. وإذا كان معظم أعضاء عصبة الأمم صوتوا ضد الاحتلال الإيطالي للحبشة عدوانا ولفرض عقوبات ضد إيطاليا، لكنهم ارتدوا على ذلك ورفضوا فرض حظر للنفط لن يكون بإمكان إيطاليا التغلب عليه. ولم تتمكن العصبة من تجاوز آثار تلك الكارثة. وإذا فشلت الدول الست في التعامل مع إيران وكوريا الشمالية فإن النتائج ستكون مماثلة لما جرى بعد احتلال موسوليني للحبشة، حيث لن يكون هناك أي قدرة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم ولن يكون ممكنا التحكم فيه لا من خلال مبادئ معينة أو مؤسسات فاعلة.

هنري كيسنجر

وزير الخارجية الأمريكي الأسبق

ان دولة ايرانية قوية وعصرية وسلمية يمكن ان تصبح قطبا للاستقرار والتقدم في المنطقة. وهو الامر الذي لا يمكن تحقيقه الا اذا ما حدد قادة ايران ما اذا كانوا يمثلون قضية أم أمة - وما اذا كانت دوافعهم الاساسية هو الترويج لأيدولوجية ام التعاون الدولي. وهدف دبلوماسية الست دول هو ضرورة الزام ايران بمواجهة هذا الاختيار.

ان الدبلوماسية لا تعمل في فراغ. وهي تقنع ليس عن طريق بلاغة المشاركين فيها بل عن طريق تجميع توازن من الحوافز والمخاطر. ومقولة كلوسفيتس الشهيرة بأن الحرب هي استمرارية للدبلوماسية بوسائل اخرى يوضح تحديات وقيود الدبلوماسية. يمكن ان تفرض الحرب الاستسلام، والدبلوماسية تحتاج الى التحفيز على الاجماع. ان النجاح العسكري تتيح للمنتصر املاء مطالبه، على الاقل لفترة مؤقتة. اما النجاح الدبلوماسي فيقع عندما تشعر الاطراف الرئيسية بالرضا، وهي تخلق - او على الاقل تسعى لكي تخلق - اهدافا مشتركة، على الاقل في ما يتعلق بموضوع المفاوضات، والا فلن تستمر اية اتفاقية لفترة طويلة. ومخاطر الحرب تكمن في تعدي حدود الاهداف، ومصيبة الدبلوماسية هي احلال العملية محل الهدف. ولا يجب الخلط بين الدبلوماسية والعفوية. وهي ليست ممارسة بلاغية ولكنها ممارسة تحكمها المفاهيم. وعندما تواجه المستمع المحلي، فإن التغييرات الراديكالية تحظى بالتشجيع بدلا من التغلب عليها.

وكثيرا ما يقال ان المطلوب في العلاقات مع ايران هو دبلوماسية تقارن بتلك التي جرت في السبعينات ونقلت الصين من العداوة الى التعاون مع الولايات المتحدة. الا انه لم يجر اغراء الصين بدخول هذه المرحلة عن طريق الدبلوماسية الماهرة. بل ان الصين توصلت عن طريق عقد من النزاع المتصاعد مع الاتحاد السوفياتي، الى قناعة بأن امنها يتعرض لتهديد اقل من امريكا الرأسمالية بالمقارنة بالتركيز المتزايد للقوات السوفياتية على الحدود الشمالية. لقد ساهمت المصادمات بين القوات السوفياتية والصينية على نهر اوسوري في التسريع بالانسحاب الصيني من التحالف السوفياتي.

وكان على الدبلوماسية الاميركية ان تفهم اهمية هذه الاحداث وان تستفيد من هذه المعلومات. ولم تقنع ادارة نيكسون الصين بأنها في حاجة الى تغيير اولوياتها. وكان دورها هو اقناع الصين بأن تطبيق ضروريأتها الاستراتيجية امان وسيعزز مطامحها على المدى الطويل. وحققت ذلك عن طريق تركيز الحوار الدبلوماسي على الاهداف الجيوبولتيكية الرئيسية، في الوقت الذي جرى فيه تأجيل بعض الموضوعات المثيرة للجدل. وكان بيان شنغهاي لعام ١٩٧٢، وهو اول بيان مشترك صيني اميركي، يرمز لهذه العملية. وعلى العكس من الاستخدام المعروف، حدد سلسلة من الخلافات المستمرة باعتبارها مقدمة الهدف الرئيسي المشترك بمنع تطلعات الهيمنة لطرف ثالث لم يذكر بالاسم - في اشارة واضحة للاتحاد السوفياتي.

ان تحديات المفاوضات الايرانية اكثر تعقيدا. فقبل عامين من انفتاح الصين، كان الجانبان يشاركان في تصرفات دبلوماسية ماهرة متبادلة رمزية لطرح نواياهم. وخلال تلك العملية، توصل الجانبان، بطريقة ضمنية، الى فهم مشترك للموقف الدولي واختارت الصين الحياة في مجتمع تعاوني.

ولم يحدث شيء مثل هذا بين ايران والولايات المتحدة. ولا يوجد حتى شيء يقترب من وجهات نظر متشابهة. فقد ردت ايران على العرض الاميركي بالدخول في مفاوضات بالسخرية، واشعلت نيران التوتر في المنطقة. وحتى اذا لم تكن غارات حزب الله على اسرائيل واختطاف الجنديين الاسرائيليين مرتبة في ايران، فإنها لم تكن لتقع اذا ما كانت الاطراف تعتقد انها غير متماشية مع الاستراتيجية الايرانية.

باختصار يمكن القول ان ايران لم تصل بعد لاختيار نموذج العالم الذي تسعى اليه، او انها اخطأت الخيار من وجهة نظر الاستقرار الدولي.

لا تزال ايران حتى الآن تعمل لكسب الزمن، ويسعى رجال الدين فيها، كما هو واضح، جمع أكبر قدر ممكن من القدرات النووية حتى تصبح في وضع يسمح لها بالتهديد باستئناف العمل في برامج الاسلحة كوسيلة لتعزيز نفوذها في المنطقة حتى في حال تعليقها لعمليات التخصيب.

اذا اخذنا في الاعتبار التقدم التكنولوجي، فإن الصبر يمكن ان يتحول الى نقيضه. وعلى الدول الست تحديد مدى جديتها مستقبلا في الإصرار على قناعاتها. وعلى وجه التحديد يجب ان تكون هذه الدول على استعداد لاتخاذ خطوات حاسمة قبل فشل التكنولوجيا في تحقيق هدف وقف تخصيب اليورانيوم. قبل بلوغ هذا الهدف يجب الاتفاق حول عقوبات. ولكي تصبح هذه العقوبات فاعلة يجب ان تكون شاملة، كما يجب ان تكون المشاورات بين الحلفاء بعيدة عن التردد الذي كان سمة لتعامل عصبة الأمم مع مسألة الحبشة. يجب ان نتعلم ايضا من دروس مفاوضات كوريا الشمالية عدم المشاركة في عملية بها فترات توقف طويلة بغرض تسوية الخلافات داخل الادارة ووسط المجموعة المفاوضة في الوقت الذي يضيف فيه الآخر لقوته النووية. ثمة حاجة لدى شركاء الولايات المتحدة الى قرارات تسمح لهم باتباع نهج مواز.

تعليق تخصيب اليورانيوم لا يجب ان يكون نهاية المسألة كلها. يجب ان تكون هناك خطوة تالية تتمثل في تطويل نظام دولي للتخصيب يجري في مراكز محددة حول العالم تحت سيطرة دولية، طبقا للمقترح الروسي حول ايران. ربما يؤدي ذلك الى تخفيف حدة النتائج المترتبة على التمييز ضد ايران وتأسيس نمط محدد لتطوير الطاقة النووية دون إحداث ازمة مع كل دولة تدخل المجال النووي.

اعلن الرئيس بوش رغبة الولايات المتحدة في المشاركة في المناقشات بين الدول الست مع ايران لمنع ظهور برنامج اسلحة نووية ايراني، إلا انه لن يصبح ممكنا رسم خط بين المفاوضات النووية وإعادة النظر الشاملة في مجمل علاقات ايران مع بقية العالم.

تركة وآثار ازمة الرهائن وعقود العزلة والجانب الرسالي للنظام الايراني تمثل في مجملها عقبات هائلة أمام هذا النوع من الدبلوماسية. اذا اصرت طهران على الجمع بين النزعة الامبراطورية الفارسية القديمة والحماسة الاسلامية المعاصرة، فإن الصدام مع الولايات المتحدة، وبالتأكيد مع الشركاء الستة في المفاوضات، سيكون امرا حتميا. ببساطة، لا يمكن ان يسمح لإيران ان تحقق حلم الحكم الامبراطوري في منطقة بهذه الأهمية بالنسبة لبقية دول العالم.

ايران، التي تركز على تطوير قدرات ومهارات شعبها وموارد كدولة، لا يجب ان يكون هناك ما يخيفها من الولايات المتحدة. على الرغم من صعوبة تخيل مشاركة ايران، تحت ظل رئيسها الحالي، في مساعي تهدف الى تخليها عن نشاطاتها الارهابية او تأييدها لجهات مثل «حزب الله»، ذلك ان الاعتراف بهذه الحقيقة يدب ان يظهر من عملية تفاوض بدلا عن ان يكون اساسا لرفض التفاوض. يتطلب ذلك إعادة تع